COFI/AQ/IV/2008/Inf.7

A

September 2008

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الاسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية

الجلسة الرابعة

بويرتو باراس، تشيلي، 6-10 تشرين الأول/أكتوبر 2008

الخطوط التوجيهية الفنية لإصدار شهادات الاستزراع المائي

بيان المحتويات

	الصفحة
خلفية	**2**
مصطلحات وتعريفات	**2**
النطاق	**7**
المستخدمون	**8**
التطبيق	**8**
المبادئ	**9**
المعايير الدنيا	**10**
الصحة الحيوانية والرفق بالحيوان	11
سلامة وجودة الأغذية	12
التكامل البيئي	14
المسؤولية الاجتماعية	**16**
الشروط المؤسسية والإجرائية	**17**
الحوكمة	17
إعداد المعايير	18
الاعتماد	21
إصدار الشهادات	26
التنفيذ	**32**

خلفية

1. يشهد إنتاج الاستزراع المائي العالمي نموا قويا ويوفر كميّات متزايدة من الأسماك والأغذية المائية للاستهلاك البشري، وهي نزعة من المتوقع استمرارها. مع أن نمو تربية الأحياء المائية يملك القدرة الكافية على تلبية الحاجة المتزايدة للأغذية المائية وعلى المساهمة في سلامة الأغذية، والحد من الفقر، وبشكل عام في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، فان ثمة إدراكا متزايدا لضرورة تحسين إدارة القطاع من أجل التوصل إلى هذه القدرة.

2. يعتبر الاستزراع المائي قطاعا منتجا لأنواع كثيرة يشمل نظما مختلفة ومواقع ومنشآت وممارسات وعمليات ومنتجات مختلفة، ويجري تحت نطاق واسع من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

3. ازداد إنتاج وتجارة الاستزراع المائي، ولكن ظهر معه قلق حول التأثير السلبي المحتمل على البيئة والمجتمعات والمستهلكين. حُدّدت وعولجت الحلول للكثير من هذه المسائل. يُنظر إلى تطبيق شهادات الاستزراع المائي كأداة ترتكز على السوق ذات قدرة كبيرة للحد من التأثيرات السلبية المحتملة، وزيادة المنافع الاجتماعية والاستهلاكية والثقة في عملية إنتاج وتسويق الاستزراع المائي.

4. مع أن مسائل صحة الحيوانات المائية وسلامة الأغذية المرتبطة بالاستزراع المائي كانت خاضعة للشهادات والامتثال الدولي لسنوات عديدة، نجد أن جوانب الرفق بالحيوان والمسائل البيئية والاجتماعية لم تكن خاضعة للتنفيذ أو الشهادات بصورة ملائمة كشرط أساسي للتجارة الدولية. تدرك صناعة الاستزراع المائي وسوقه يوما بعد يوم أن نظم إصدار الشهادات الموثوقة تملك القدرة على تطمين المشترين والموزعين والمستهلكين والمجتمع المدني حول هذه الشؤون، وتوفر أداة لدعم تربية الأحياء المائية المسؤولة والمستدامة.

مصطلحات وتعريفات

5. تُطبق المصطلحات والتعريفات التالية من أجل غاية هذه الخطوط التوجيهية الدولية المعنية بإصدار شهادات الاستزراع المائي. تأتي هذه المصطلحات والتعريفات أو تنبثق عن المواد الموجودة المعتمدة (على سبيل المثال، منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO)، هيئة الدستور الغذائي، توجيهات التوسيم الإيكولوجي الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة، مدونة السلوك للصيد الرشيد (CCRF) الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة، وغيرها)، ومدخلات الأطراف المعنية التي قدمت أثناء عملية إعداد هذه الخطوط التوجيهية.

الاعتماد

الإجراء الذي بواسطته تمنح السلطة المعنية اعترافا رسميا بأن جهازا أو شخصا مؤهلا، يملك الكفاءة الضرورية للقيام بمهمات محددة.

(استنادا إلى ISO/IEC Guide 2:1996, 12.11)

جهاز الاعتماد

الجهاز المكلف بتوجيه وإدارة نظام الاعتماد، وبمنح الاعتماد.

(استنادا إلى ISO Guide 2, 17.2)

نظام الاعتماد

نظام له قواعده الخاصة من حيث الإجراء والإدارة من أجل تنفيذ الاعتماد. يُمنح الاعتماد لأجهزة إصدار الشهادات عادة بعد عملية تقييم ناجحة وتتبعه مراقبة ملائمة.

(استنادا إلى ISO Guide 2, para. 17.1)

الاستزراع المائي

تربية الكائنات المائية، وتشمل الأسماك والرخويات والقشريات والنباتات المائية. يشمل الاستزراع نوعا من التدخّل في عملية التربية من أجل تحسين الإنتاج، كالاستيلاد المنتظم والتغذية والحماية من الضواري، الخ. ويتضمن الاستزراع أيضا ملكية فردية أو ملكية الشركات للكائنات المستزرعة، والتخطيط، ووضع وتشغيل نظم الاستزراع المائي والمواقع والمنشآت والممارسات والإنتاج والنقل.

(مُعدّل استنادا إلى TGRA-5 p.6)

ممارسات إدارية أفضل (BMP)

تسعى إدارة الممارسات إلى تحسين الكمية وسلامة وجودة المنتجات وتأخذ بالاعتبار الصحة والرفق بالحيوان وسلامة الأغذية والاستدامة البيئية والاجتماعية-الاقتصادية. ان تنفيذ ممارسات إدارية أفضل هو مسألة طوعية. يُفضّل مصطلح "أفضل" على "الأفضل" نظرا لان ممارسات الاستزراع المائي تشهد تحسّنا مستمرا ("الأفضل" اليوم هو "قاعدة" الغد).

(مقتبس عن المبادئ الدولية للجمبري التي قام بإعدادها اتحاد "تربية الجمبري والبيئة").

إصدار الشهادات

الإجراء الذي بواسطته يقوم جهاز رسمي لإصدار الشهادات أو جهاز إصدار شهادات مُعتمد رسميا، بإعطاء ضمانة خطية، أو ما شابه، بأن منتجا أو عملية أو خدمة تتقيّد بالشروط المحددة. بإمكان إصدار الشهادة أن يرتكز، وفقا للحالة، على عدد من أنشطة مراجعة يمكن أن تشمل مراجعة متواصلة في سلسلة الإنتاج.

(مُعدّل استنادا إلى ISO Guide 2, 15.1.2؛ المبادئ المعنية بتفتيش وإصدار شهادات تصدير واستيراد الأغذية، CAC/GLL 20؛ الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي).

جهاز أو كيان إصدار الشهادات

جهاز مختص معتمد يقوم بأنشطة إصدار الشهادات والمراجعة. بإمكان جهاز إصدار الشهادات أن يشرف على أنشطة إصدار شهادات قامت بها نيابة عنه أجهزة أخرى.

(استنادا إلى ISO Guide 2, 15.2)

نظام إصدار الشهادات

العمليات والنظم والإجراءات والأنشطة المرتبطة بإعداد المعايير والاعتماد وتنفيذ إصدار الشهادات، ومن ضمنها توسيم الممارسات، والعمليات والمنتجات.

(مقتبس من تقرير حلقة عمل بانكوك)

سلسلة المسؤولية

مجموعة من التدابير للتحقق من أن منتجا معتمدا خرج بالفعل من سلسلة لإنتاج الاستزراع المائي، لم تُخلط معه منتجات غير معتمدة. ينبغي على تدابير التحقق المعنية بسلسلة

المسؤوليات تغطية ملاحقة/اقتفاء أثر المنتج على طول سلسلة خط الإنتاج، والتجهيز والتوزيع والتسويق وملاحقة الوثائق والكمية المعنية.

الدستور الغذائي

إن الدستور الغذائي هو مجموعة من المعايير المعترف بها دوليا، ومدونات الممارسة، وخطوط توجيهية وتوصيات أخرى ترتبط بالأغذية وإنتاج الأغذية وسلامة الأغذية والجودة من أجل ضمانة حماية المستهلك. تهتم هيئة الدستور الغذائي، التي قامت بتأسيسها في العام 1963 منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بوضع واستكمال هذه النصوص. أهدافها الرئيسية هي حماية صحة المستهلك وصون الممارسات العادلة في التجارة الدولية للأغذية. تعترف منظمة التجارة الدولية بالدستور الغذائي، بموجب اتفاق حول تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، كمنظمة دولية لإعداد المعايير والخطوط التوجيهية والتوصيات المرتبطة بسلامة الأغذية والجودة وحماية المستهلك.

تضارب المصالح

الحالة التي يتواجد فيها شخص أو جهاز موضع ثقة لديه مصالح متنافسة تجعل من الصعب التقيّد بدور محايد. يوجد تضارب مصالح حتى في حالة عدم وجود عمل غير أخلاقي أو غير لائق ناتج عنه. بإمكان تضارب المصالح أن يؤدي إلى ظهور عدم لياقة بإمكانها أن تُضعف الثقة في نظام إصدار الشهادات.

تقييم الامتثال

أي نشاط معني بتحديد التقيّد بالشروط ذات الصلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. بعض الأمثلة التقليدية في مجال تقييم الامتثال هي أخذ العيّنات والاختبار والتفتيش؛ التقييم والتحقق والتأكد من الامتثال (إعلان المورّد، الشهادة)؛ التسجيل والاعتماد والموافقة وأي مجموعة منها. تعتبر إجراءات تقييم الامتثال إجراءات فنية –كالاختبار والتحقق والتفتيش والشهادة- تثبت أن المنتجات تخضع للشروط التي تنص عليها القواعد والمعايير.
(مُعدّل استنادا إلى ISO Guide 2, 12.2)

التكافؤ

التكافؤ هو قدرة نظم مختلفة للتفتيش وإصدار الشهادات على تحقيق نفس الأهداف، تعترف بها البلدان المصدرة والمستوردة. بالإمكان إثبات التكافؤ بواسطة مراجعة نظم التفتيش وإصدار الشهادات المناسبة، والمنشآت والإجراءات في البلد المصدّر عند الضرورة.
(هيئة الدستور الغذائي)

كائن محوّر وراثيا (GMO)

الكائن الذي تم تحويله بواسطة إدخال عنصر تبدّل وراثي واحد أو أكثر .
(منظمة الأغذية والزراعة)

إصدار الشهادات للمجموعات

إصدار الشهادات لمجموعة من المستزرعين، تستخدم عادة في حالة المستزرعين الصغار، الذين يعتبرون تكلفة إصدار الشهادة باهظة بالنسبة لهم، والذين لديهم ميزات أساسية مشتركة، كتسويق مشترك للنتاج ككل وتجانس الأعضاء من حيث الموقع ونظام الإنتاج والمنتجات، على سبيل المثال، ونظام مراقبة داخلية خاص بالمجموعة لضمانة تقيّد كافة أعضاء المجموعة بالمعايير. يمكن لمجموعة المنشآت أو العمليات التي تعتبر جماعية أن: أ) تكون قريبة جدا من بعضها البعض، ب) تتقاسم الموارد والبنى التحتية (الموارد المائية

أو نظم تصريف المياه، على سبيل المثال)، ج) تتقاسم حيزا طبيعيا واحدا (المستجمعات المائية، على سبيل المثال)، د) يكون لديها نفس نظام الإنتاج، هـ) تستزرع نفس الأنواع، أو و) ميزات أخرى مشتركة، وفقا للحالة.

الخطوط التوجيهية/الخطوط التوجيهية الفنية
الوثائق التي توفر التوجيه بشأن تنفيذ مدونات السلوك الرشيد ومدونات الممارسات ومبادئ إصدار الشهادات، والمقاييس والمعايير.

النهج الوقائي
مجموعة من التدابير والإجراءات المتفق عليها، من ضمنها التدابير المستقبلية التي تضمن بصيرة حذرة وتُخفّف أو تمنع المخاطر عن المواقع والبيئة والأشخاص قدر الإمكان، وتأخذ بالاعتبار الشكوك القائمة والنتائج المحتملة عند وقوع خطأ.
(مقتبس من منظمة الأغذية والزراعة)

إصدار شهادة المنتج
التحقق بأن منتجا معينا قد تخطى اختبارات الأداء و/أو ضمان الجودة أو صلاحية الشروط التي تنص عليها المعايير أو القواعد، أو أنه يفي بمجموعة من المعايير التي تحكم الجودة و/أو الحد الأدنى من التقيّد بالشروط.

الاستزراع المائي المسؤول
الاستزراع المائي وفقا للمبادئ التي توفرها مدونة السلوك الرشيد لأنشطة الإنتاج السمكي الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة.

مزارع مائية صغيرة
مزارع مائية ذات إنتاج صغير، و/أو ذات مساحة صغيرة نسبيا، دون يد عاملة دائمة بشكل رئيسي، وتفتقر عادة إلى القدرة الفنية والمالية لمواجهة الشهادة الفردية. توقفا على أنظمة الإنتاج المستخدمة، هناك اعتبارات أخرى تشمل تقنية الإنتاج؛ الموارد؛ عدد العمّال، من بينهم المالك؛ الاقتصاد، ومن ضمنه الدخل السنوي؛ الأهمية النسبية للاستزراع المائي كمساهم في الدخل الإجمالي؛ الملكية. تكون المزارع المائية الصغيرة عادة: 1) مؤسسات عائلية ؛ 2) تستخدم عمالة عائلية؛ 3) توجد فوق أراضي العائلة؛ و4) يقوم بتشغيلها المالك. يمكن أن تنتشر المزارع المائية الصغيرة في منطقة أو مقاطعة محلية، أو أن تتركز حول موارد معينة (إمدادات المياه أو مصانع التجهيز، على سبيل المثال).
(مقتبس من تقرير حلقة عمل بانكوك)

صغار المستزرعين
أفراد أو مجموعة من الأشخاص ذوي الموارد القليلة يعملون في مزارع مائية ذات إنتاج صغير، أي منشآت وتجهيزات استزراع مائي تنتج كمية صغيرة و/أو ذات مساحة صغيرة نسبيا، وتفتقر عادة إلى القدرة الفنية والمالية والموارد الأخرى من اجل مواجهة الشهادة الفردية.
(مقتبس من تقرير حلقة عمل بانكوك)

استزراع مائي مسؤول اجتماعيا

الاستزراع المائي القائم بطريقة تتسم بالمسؤولية، أي أنه يفيد المزرعة والمجتمعات المحلية والبلد؛ يساهم بفعالية في التنمية الريفية، وخاصة في التخفيف من حدة الفقر؛ يعامل المستخدمين فيه بطريقة عادلة؛ يرفع الفوائد والإنصاف إلى الحد الأعلى؛ يحد من نزاعات المجتمعات المحلية؛ يضمن رفاهية العامل وظروف العمل العادلة؛ يحد من المخاطر التي يتعرض لها المزارعون الصغار؛ ويؤمن التدريب للعمال في ممارسات الاستزراع المائي المسؤولة.

(مقتبس من المبادئ الدولية للجمبري، أعدّها اتحاد "تربية الجمبري والبيئة" المبدأ 8).

أصحاب الشأن

فرد أو مجموعة من الأفراد، على المستوى المؤسسي أو الشخصي، له مصلحة أو يدّعي بأنه يتأثر بنشاط معين أو يؤثر على هذا النشاط. بإمكان هذه المصلحة أو هذا الإدعاء أن يكون معلنا أو ضمنيا ومباشرا أو غير مباشر. يمكن للطرف المعني أو مجموعة الأطراف المعنية أن تكون على المستوى العائلي أو المجتمعي أو المحلي أو الإقليمي أو الوطني أو الدولي.

المعيار

وثيقة اعتمدتها منظمة أو كيان معترف به، توفر، للاستخدام العادي والمتكرّر، القواعد والخطوط التوجيهية أو الميزات للمنتجات أو التجهيزات وأساليب الإنتاج المرتبطة بها، التي ليس من الإلزامي التقيّد بها وفقا لقواعد التجارة الدولية. بإمكانها أيضا أن تشمل أو تكون معنية حصريا بشروط المصطلحات أو الرموز أو التعليب أو وضع العلامات أو التمييز عند تطبيقها على منتج أو عملية تجهيز أو طريقة إنتاج.

(استنادا إلى الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للإدارة، مرفق 1، فقرة 2)

جهاز، أو منظمة، أو كيان إعداد المعايير

منظمة أو كيان ذو أنشطة معترف بها في مجال إعداد المعايير.

(استنادا إلى ISO Guide 2، فقرة 3.4)

طرف ثالث

شخص أو جهاز معترف بكونه مستقلا عن الأطراف المعنية، في كل ما يتعلق بالمسألة قيد الدرس، ولا يشكل أي تضارب مصالح.

(ISO/IEC Guide 2:1996؛ الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي)

إصدار شهادة الطرف الآخر

الإجراء الذي بواسطته يقوم جهاز إصدار شهادات خارجي مستقل ومعترف به، لم يشارك في إعداد المعايير وليس لديه تضارب مصالح، بتحليل أداء الأطراف المعنية، وبالإبلاغ بشأن الامتثال. يكون هذا بالتباين مع ***إصدار شهادة الطرف الأول*** *(بواسطتها تقوم شركة واحدة أو مجموعة من الأطراف المعنية بإعداد معاييرها الخاصة، وتحليل أدائها الخاص، والإبلاغ بشأن الامتثال)، ومع إصدار شهادة الطرف الثاني (بواسطتها تقوم صناعة أو جمعية تجارية أو منظمة غير حكومية بإعداد المعايير، وتحليل أداء الأطراف المعنية، والإبلاغ عن الامتثال).*

(مقتبس من تقرير حلقة عمل بانكوك)

اقتفاء الأثر
المقدرة على تتبّع حركة منتج استزراع مائي أو مدخلات كالعلف والبذرة، خلال مرحلة أو مراحل محددة من الإنتاج والتجهيز والتوزيع. الوثائق والأدلة الأخرى التي بواسطتها بالإمكان اقتفاء أثر منتج معتمد انطلاقا من كل مشتري ووصولا إلى كل مورّد عبر سلسلة المسؤولية ولغاية الوصول إلى منطقة الإنتاج المعتمدة التي خرج منها هذا المنتج.
(مقتبس من ISO; MAC HHT Standard؛ تقرير حلقة عمل بانكوك)

شفافية
مع احترام الاهتمامات الشرعية للمحافظة على السرية، ينبغي على نظم إصدار الشهادات أن تكون مفتوحة أمام التدقيق الذي يقوم به المستهلكون ومنظماتهم التمثيلية، وأطراف أخرى محددة. تهدف الشفافية إلى تحقيق أكبر قدر من الوضوح، والتنبؤ والمعلومات. وينبغي أن تشمل أيضا الإجابة على الأسئلة المعقولة ونشر المعلومات والمعايير. تشير الشفافية إلى عملية مفتوحة وشاملة وجد موثقة وتشمل اتصالا استباقيا مع الأطراف المعنية ووضع العملية والمقررات والنتائج تحت تصرف الجميع.
(مقتبس عن تقرير حلقة عمل بانكوك)

وحدة إصدار الشهادة
مقياس أو مدى عملية/عمليات الاستزراع المائي التي يجري تقييمها ومراقبتها للتحقق من الامتثال. بإمكان وحدة إصدار الشهادة ان تتألف من مزرعة واحدة أو وحدة إنتاج أو أي مرفق استزراع مائي آخر. كما ويمكن أن تتألف وحدة إصدار الشهادة من مجموعة من المؤسسات التي يجب تقييمها ومراقبتها معا.

النطاق

6. تؤمن هذه الخطوط التوجيهية إرشادات من أجل وضع وتنظيم وتنفيذ نظم موثوقة لإصدار شهادات الاستزراع المائي.

7. تغطي الخطوط التوجيهية كافة المسائل التي ينبغي اعتبارها ذات صلة بإصدار شهادات الاستزراع المائي، وتشمل: أ) الصحة والرفق بالحيوان، ب) سلامة وجودة الأغذية، ج) التكامل البيئي و/أو د) المسؤولية الاجتماعية المرتبطة بالاستزراع المائي. بإمكان إصدار شهادة الاستزراع المائي ان تعالج جميع هذه المسائل أو واحدة منها فقط.

8. هناك إطار قانوني وطني ودولي واسع لمختلف جوانب الاستزراع المائي وسلسلة قيمه، يغطي مسائل كمكافحة أمراض الحيوانات المائية، وسلامة الأغذية، والمحافظة على التنوع الحيوي. تكون القوانين صارمة خاصة بالنسبة لتجهيز وتصدير واستيراد المنتجات المائية. عادة تكون السلطات المعنية المعتمدة مؤهلة للتحقق من تطبيق القوانين الإلزامية المحلية والدولية. بإمكان بعض المسائل الأخرى كالاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية ألا تخضع لهذا الإطار بصورة إلزامية وتفتح فرصة الحصول على الشهادة طوعيا كوسيلة تثبت من خلالها بأن نظام استزراع مائي معيّن تتم إدارته بمسؤولية.

9. تتألف النظم الموثوقة لإصدار شهادات الاستزراع المائي من ثلاثة عناصر: 1) المعيار؛ 2) الاعتماد؛ و3) إصدار الشهادة. وبالتالي تغطي الخطوط التوجيهية ما يلي:

- عملية إعداد المعيار المطلوب لوضع وإعادة النظر في معايير إصدار الشهادات؛
- نظم الاعتماد الضرورية لتوفير اعتراف رسمي لجهاز مؤهل لإصدار الشهادات؛
- أجهزة إصدار الشهادات المطلوبة للتحقق من الامتثال بمعايير إصدار الشهادات.

10. بإمكان أي كيان مؤهل أن يضع وينفذ نظام إصدار الشهادات وفقا لشروط هذه الخطوط التوجيهية. تشمل الكيانات التي بإمكانها إعداد المعايير والاعتماد وإصدار الشهادات، الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومجموعات القطاع الخاص (جمعيات الإنتاج أو التجارة، على سبيل المثال) وتجمعات المجتمع المدني أو الاتحادات التي تشمل بعض أو كافة مجموعات الأطراف المعنية، شرط ألا يكون هناك أي تضارب مصالح لدى أي من الكيانات المعنية. توفر الخطوط التوجيهية معلومات عن الترتيبات المؤسسية والتنظيمية بما فيها شروط الحوكمة، من أجل إصدار شهادات الاستزراع المائي.

المستخدمون

11. ان مستخدمي هذه الخطوط التوجيهية المباشرين هم كيانات تعنى بوضع وتنفيذ (أو تنفذ حاليا) نظام إصدار الشهادات للاستزراع المائي مثل: أ) أجهزة إعداد المعايير، ب) أجهزة الاعتماد، ج) أجهزة إصدار الشهادات، و/أو د) الكيان الذي يقوم بأكثر من مهمة واحدة، دون الوقوع في تضارب مصالح.

12. ينبغي على هذه الأجهزة استخدام هذه الخطوط التوجيهية في وضع وتنفيذ ومراجعة نظام إصدار الشهادات الذي يسعى إلى معالجة إحدى أو جميع المسائل التالية: أ) الصحة والرفق بالحيوان، ب) سلامة وجودة الأغذية، ج) التكامل البيئي، ود) المسؤولية الاجتماعية.

13. ان مستخدمي هذه الخطوط التوجيهية غير المباشرين هم أطراف معنية لهم مصلحة في نظم إصدار الشهادات، كمنتجي الاستزراع المائي وجهات أخرى من صناعة الاستزراع المائي، ومجموعات المجتمع المدني، والوكالات الحكومية والأطراف الأخرى المعنية (الهيئات الحكومية الدولية، ومؤسسات التمويل، على سبيل المثال). ترتبط الأطراف المعنية بنظام إصدار شهادة معينة بأهداف هذا النظام، أي بالنطاق الجغرافي ونظم الإنتاج والمسائل المعالجة.

التطبيق

14. يقوم المستخدم المباشر لهذه الخطوط التوجيهية بتطبيقها (جهاز أو كيان إعداد المعايير، جهاز أو كيان الاعتماد، أو جهاز أو كيان إصدار الشهادات) كي يضمن بأن الجهود التي يبذلها من أجل وضع وتنفيذ نظام إصدار شهادات يتوافق مع المبادئ والاعتبارات والحد الأدنى للشروط الموضوعية ذات الصلة والشروط الإجرائية والمؤسسية التي تنص عليها الخطوط التوجيهية.

15. ينبغي على الكيانات المسؤولة عن نظم إصدار شهادات الاستزراع المائي أن تقوم بالتحقق، والتقييم والتوثيق، بأن نظم إصدار الشهادات قد وضعت ويقام بتنفيذها وفقا للخطوط التوجيهية. إذا حصل أي نقص في طريقة تطبيق نظام قائم و/أو الطريقة التي يُنفّذ بها، ينبغي عندها على الكيانات المسؤولة عن هذه المهام (إعداد المعايير، الاعتماد، أو إصدار الشهادات، على سبيل المثال) أن تقوم بكل ما هو ضروري لتحديد وتنفيذ خطة عمل

تصحيحية. بعد ذلك، على الكيانات أن تتحقق وتوثّق أن المخطط يتوافق مع الخطوط التوجيهية. ينبغي ألا يكون هناك أي تضارب مصالح بين الكيانات المعنية.

16. في حال فشل الكيانات المسؤولة عن نظام إصدار شهادة استزراع مائي في توفير ضمانة موثوقة بأن النظام قد تمّ وموجود قيد التنفيذ وفقا للخطوط التوجيهية، بإمكان مجموعات الأطراف المعنية (خاصة تلك التي تتم المصادقة عليها ضمن النظام) استخدام هذه الخطوط التوجيهية لتقييم النظام بنفسها، أو اللجوء إلى جهاز آخر للقيام بذلك.

17. يجوز للتقييم الاستناد إلى هذه الخطوط التوجيهية لتحديد ما إذا كان نظام إصدار الشهادات قد وُضع ونُفّذ وفقا للخطوط التوجيهية بالنسبة لما يلي :

- إذا كان قد تقيّد بالمبادئ؛
- إذا كان قد عالج الاعتبارات؛
- إذا كان قد حدد وعالج أهداف النظام والمسائل المهمة وفقا للحد الأدنى للشروط الموضوعية المناسبة.
- إذا كان إعداد المعايير والاعتماد و/أو إصدار الشهادات قد وُضع ونُفّذ وفقا للشروط المؤسسية والإجرائية.

المبادئ

18. نظم إصدار شهادات الاستزراع المائي:

أ) من الضروري أن تعترف بالحقوق السيادية للدول والتقيّد بالقوانين والقواعد المحلية والوطنية والدولية ذات الصلة. من الضروري أن تكون متسقة مع الاتفاقات والمعاهدات والمعايير ومدونات الممارسة والخطوط التوجيهية الدولية المناسبة.

ب) من الضروري أن تعترف بأن أي شخص أو كيان يمارس نشاط الاستزراع المائي يكون مُلزما التقيّد بجميع القوانين والقواعد الوطنية والاتفاقات الدولية التي وضعتها ووافقت عليها الحكومات في مجال الاستزراع المائي.

ج) من الضروري وضعها استنادا إلى أفضل الأدلة العلمية المتوفرة (أو استخدام الأقرب إليها في حال عدم توفرها)، استنادا إلى المعرفة التقليدية، شرط إمكانية التحقق من صلاحيتها. من الضروري أن تضمن أن اعتبارات تنمية الاستزراع المائي على المدى القصير لا تتعارض مع القدرة على معالجة الشؤون أو التأثيرات المتراكمة على المدى الطويل بمسؤولية.

د) من الضروري وضعها وتنفيذها بشفافية، ومن الضروري أن تضمن عدم وجود تضارب مصالح بين الكيانات المسؤولة عن إعداد المعايير والاعتماد وإصدار الشهادات. من الضروري أن تسهّل هذه الكيانات الاعتراف المتبادل، والجهود الضرورية من أجل تحقيق الانسجام والاعتراف بالتكافؤ، استنادا إلى الشروط والمعايير الموجودة في هذه الخطوط التوجيهية.

هـ) من الضروري أن تكون منفتحة على تدقيق المستهلكين، والمجتمع المدني والتنظيمات الخاصة بها والأطراف المعنية الأخرى، مع احترام الاهتمامات المشروعة للمحافظة على السريّة.

و) من الضروري أن تكون موثوقة ومتينة، وفعالة في تحقيق أهدافها المنشودة، كما ومن الضروري أن تؤسس وتحافظ على ثقة المستزرعين والعاملين في الصناعة المشاركين في هذا النظام، وثقة الأطراف المعنية الأخرى التي تشمل المستهلكين والحكومات ومجموعات المجتمع المدني.

ز) من الضروري أن تُعزز الاستزراع المائي المسؤول أثناء الإنتاج، ومن ضمنه استعمال المدخلات كالبذور والعلف، والصيد والتوضيب اللاحق .

ح) من الضروري أن تضمن اقتفاء اثر منتجات وتجهيزات الاستزراع المائي المعتمدة؛ وتُعزز التحسين المتواصل والقابل للقياس في الأداء؛ وتؤسس مسؤولية واضحة لكل الأطراف المعنية، بمن فيهم مالكو نظم إصدار الشهادات، والمراجعون وأجهزة إصدار الشهادات، وفقا للشروط الدولية، عند الضرورة.

ط) من الضروري ألا تُميّز بين مجموعات المستزرعين الذين يمارسون الاستزراع المائي المسؤول استنادا إلى الحجم أو كثافة إنتاج أو التكنولوجيا؛ وأن تُعزز التعاون بين أجهزة إصدار الشهادات والمستزرعين والتجار؛ وأن تُضيف إجراءات مراجعة وتدقيق موثوقة ومستقلة؛ كما ومن الضروري أن تكون مربحة كي تضمن مشاركة شاملة للمستزرعين المسؤولين.

ي) من الضروري أن تسعى وتُشجّع التجارة المسؤولة، وألا تُسبّب عوائق غير ضرورية أمام التجارة، وأن تُسهّل الوصول إلى السوق.

ك) من الضروري أن تضمن توفير اعتبارات خاصة لمعالجة مصالح المستزرعين الصغار ذوي الموارد القليلة، بالأخص التكاليف والمنافع المالية للمشاركة.

ل) من الضروري أن تعترف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، أي أن البلدان المتقدمة المستوردة يجب أن تأخذ بالاعتبار القدرات غير الملائمة للبلدان النامية وتمنح المساعدة الضرورية من أجل التنفيذ.

المعايير الدنيا

19. يُقدّم في هذا القسم الحد الأدنى للمعايير الموضوعية من أجل وضع معايير إصدار شهادات الاستزراع المائي الخاصة بـ أ) الصحة والرفق بالحيوان، ب) سلامة وجودة الأغذية، ج) التكامل البيئي، ود) المسؤولية الاجتماعية. ان المدى الذي يسعي فيه نظام إصدار الشهادات لمعالجة المسائل في جميع أو بعض هذه المجالات الأربعة، يرتبط بأهداف النظام، التي بدورها يجب أن تكون واضحة وشفافة ضمن النظام. ينبغي على نظم إصدار الشهادات أن تأخذ بالاعتبار أهمية القدرة على قياس الأداء في نظم وممارسات الاستزراع المائي، والقدرة على تقييم التوافق مع قواعد إصدار الشهادات.

الصحة الحيوانية والرفق بالحيوان

20. ينبغي القيام بأنشطة الاستزراع المائي بطريقة تضمن الصحة والرفق بالحيوانات المائية المستزرعة من خلال تحسين الصحة وتخفيض الإجهاد والحد من مخاطر أمراض الحيوانات المائية والمحافظة على بيئة زراعية صحية خلال جميع مراحل الدورة الإنتاجية.

الحد الأدنى للمعايير الموضوعية المعنية بمعالجة الصحة والرفق بالحيوانات المائية في أنظمة إصدار شهادات الاستزراع المائي:

21. ينبغي على منشآت/عمليات الاستزراع المائي تحضير وتنفيذ برنامج لإدارة صحة والرفق بالحيوانات المائية بالتوافق مع القوانين الوطنية والدولية المناسبة.

22. ينبغي على تجارة الحيوانات المائية والمواد الوراثية الحيوانية والمنتجات الحيوانية التقيّد بأحكام مدونة صحة الحيوانات المائية الخاصة بالمنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE) من أجل منع إدخال و/أو انتقال الأمراض والعوامل الممرضة المعدية إلى الحيوانات المائية.

23. عند نقل الحيوانات المائية الحية ووضع برامج إدارة صحية، ينبغي الاستناد إلى الممارسات التي تنص عليها الخطوط التوجيهية الفنية المعنية بالإدارة الصحية للنقل المسؤول للحيوانات المائية الحية الخاصة بمدونة السلوك للصيد الرشيد (CCRF) الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة.

24. ينبغي منح الأفضلية لاستخدام الحيوانات المائية المصادق على سلامتها و/أو الخالية من مسببات الأمراض الخطيرة في الاستزراع المائي.

25. المحافظة على بيئة استزراعية صحية خلال جميع مراحل الدورة الإنتاجية من أجل تخفيض مخاطر أمراض الحيوانات المائية قبل حدوثها:

- من خلال تحضير منشآت الاستزراع قبل التخزين (باستخدام نظم التطهير وفقا لمدونة صحة الحيوانات المائية الخاصة بالمنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE)؛
- المحافظة على ظروف بيئية مثلى عبر إدارة كثافة التخزين والتهوئة والتغذية وتبديل المياه ومكافحة ازدهار العوالق، الخ، بالطريقة الملائمة؛
- استخدام حجر صحي فعال عند الضرورة؛
- تنفيذ ممارسات الإدارة الصحية للتخفيف من إجهاد الحيوان؛
- رصد روتيني للكشف المبكّر للمشاكل الصحية للحيوانات المائية؛
- تنفيذ ممارسات إدارية للتخلص أو التخفيض من احتمال انتقال الأمراض ضمن وبين منشآت الاستزراع المائي أو إلى الحيوانات المائية الطبيعية.

26. حد أدنى ومسؤول من استخدام الأدوية ومضادات البكتيريا، وتنفيذ استراتيجيات إدارية للتخلص أو التخفيض من تسرّب فائض المواد الكيميائية والأدوية ومضادات البكتيريا واللقاحات إلى البيئة المجاورة.

27. معالجة أي وباء مباشرة وبفعالية عبر استخدام الإجراءات الموصى بها واستعمال أدنى حد من المواد الكيميائية والعقاقير البيطرية ومضادات البكتيريا المسموح بها.

28. اعتبار حذر لاستخدام الأنواع في الاستزراع المتنوع أو الاستزراع المائي المتعدد العوامل الغذائية المتكامل لتخفيض الإجهاد المحتمل وألم الأنواع المستزرعة.

29. تنفيذ التدابير الهادفة إلى تخفيض الإجهاد والألم غير الضروري للحيوانات أثناء الاستزراع والصيد والنقل إلى السوق أو إلى المجزر، وفقا للحالة.

30. يجب تدريب العمال على الممارسات الجيدة في الإدارة الصحية الخاصة بالحيوانات المائية من أجل ضمانة توعيتهم على دورهم ومسؤوليتهم في المحافظة على صحة الحيوانات المائية والرفق بها في الاستزراع المائي.

سلامة وجودة الأغذية

31. ينبغي القيام بأنشطة الاستزراع المائي بطريقة تضمن سلامة وجودة الأغذية عبر تنفيذ المعايير والقواعد الملائمة كما ينص عليها الدستور الغذائي التي وضعته منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية، ومدونات الممارسة والخطوط التوجيهية ضمن سياق هيئة الدستور الغذائي وأي منظمة أخرى ذات صلة.

الحد الأدنى للمعايير الموضوعية من أجل معالجة سلامة وجودة الأغذية في نظم إصدار شهادات الاستزراع المائي:

32. ينبغي أن تتواجد منشآت الاستزراع المائي في مناطق حيث خطر التلوّث البيولوجي أو الكيميائي أو الفيزيائي على سلامة الأغذية منخفض جدا، وحيث من الممكن مكافحة مصادر التلوث. ينبغي تقييم واعتبار موارد التلوّث المحتملة في المناطق المجاورة (مناطق زراعية، معامل صناعية، صرف صحي)، واتخاذ التدابير الإدارية الضرورية لمكافحة هذه المخاطر. لا يجوز القيام بأنشطة الاستزراع المائي في المناطق التي توجد فيها مواد بإمكانها أن تسبب ضررا من شأنه أن يسبب مستويات غير مقبولة من هذه المواد في منتجات الاستزراع المائي.

33. عند استخدام التغذية، ينبغي أن تشمل عمليات الاستزراع المائي الإجراءات اللازمة لتفادي تلوّث العلف وتعزيز الجهود الهادفة إلى تحسين اختيار واستعمال العلف الملائم ومضافات العلف الملائمة. ينبغي ان تستخدم عمليات الاستزراع المائي العلف الذي لا يحتوي على مستويات خطرة من مبيدات الآفات والملوثات البيولوجية والكيميائية الفيزيائية و/أو أي مواد مغشوشة أخرى. هذا ما يجب أن تضمنه الشركة المنتجة للعلف أو أن يكون موضعا للتحليل. ينبغي مناولة وتخزين العلف بطريقة تمنع التلف والعفن والتلوّث. عند استخدام سيلاج السمك وأسماك نفاية ونفايات السمك، ينبغي معالجتها بالطريقة الملائمة للتخلص من أي خطر محتمل على صحة الإنسان.

34. إلى جانب العناصر الغذائية الرئيسية، يجب أن يحتوي العلف الذي يتم تصنيعه أو تحضيره في المزرعة، فقط على مواد تسمح بها السلطات الوطنية المختصة. تشمل هذه المواد مضافات العلف أو المواد المساعدة للنمو أو عوامل تلوين السمك أو عوامل مضادة للأكسدة

أو عوامل مضادة للكسب أو عقاقير بيطرية. يجب تعريف العلف الدوائي بوضوح على الوعاء ويجب خزنه منفصلا، لتفادي أي خطأ في التطبيق.

35. ينبغي على العقاقير البيطرية والمواد الكيميائية التي تستخدم في الاستزراع المائي التقيّد بالقوانين الوطنية والخطوط التوجيهية الدولية. عند اللزوم، يجب أن تُسجّل الأدوية الزراعية والمواد الكيميائية لدى السلطات الوطنية المختصة. تجري مكافحة الأوبئة بواسطة الأدوية على أساس التشخيص الصحيح فقط. يجوز فقط للموظفين المصرح لهم بوصف وتوزيع المواد التي تتقيّد بالقوانين الوطنية. تستخدم العقاقير البيطرية والمواد الكيميائية أو العلف الدوائي المسوح بها وفقا لتعليمات الصانع أو سلطة مختصة أخرى، مع انتباه خاص لفترة الاستراحة. ينبغي عدم استخدام مضادات البكتيريا و/أو العقاقير البيطرية و/أو المواد الكيميائية المحظورة، في إنتاج ونقل وتجهيز منتجات الاستزراع المائي.

36. ينبغي على المياه المستعملة في الاستزراع المائي أن تكون ذات جودة ملائمة لإنتاج الأغذية الصالحة للاستهلاك البشري. ينبغي عدم تأسيس المزارع في المناطق المتعرضة لخطر تلوّث المياه، التي تُربّى فيها الكائنات المائية، بمواد كيميائية أو بيولوجية. في حال استعمال مياه الصرف، يجب التقيّد بالخطوط التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية المعنية باستعمال مياه الصرف في الاستزراع المائي.

37. ينبغي أن يكون مصدر قطيع التفريخ وبذور الاستزراع (اليرقات، والمراحل بعد اليرقية، والزريعة، والإصبعية، الخ) بطريقة تمنع انتقال المخاطر المحتملة (المضادات الحيوية، الطفيليات، الخ) إلى المخزون قيد التربية.

38. ينبغي ضمان اقتفاء الأثر وحفظ الوثائق المعنية بأنشطة الاستزراع والمدخلات التي تؤثر على سلامة الأغذية عبر توثيق ما يلي:

- مصدر المدخلات كالعلف والبذور والعقاقير البيطرية ومضادات البكتيريا (الجرعة وفترة الاستراحة) والمضافات والمواد الكيميائية؛
- استعمال المدخلات؛
- صنف وتركيز وجرعة وفترة الاستراحة للعقاقير البيطرية ومضادات البكتيريا.

39. ينبغي على منشآت وعمليات الاستزراع المائي المحافظة على ظروف زراعية جيدة ومن حيث النظافة الصحية، ومن ضمنها:

- ينبغي تطبيق ممارسات نظافة صحية جيدة في المناطق المحيطة بالمزرعة لهدف الحد من تلوّث مياه الاستزراع، خاصة من النفايات أو الغائط الحيواني أو البشري.
- ينبغي تطبيق مبادئ نقاط المراقبة الحرجة وتحليل المخاطر (HACCP) إثناء الاستزراع لضمان ظروف استزراعية جيدة من حيث النظافة الصحية وسلامة وجودة منتجات الاستزراع المائي.
- ينبغي على المزارع أن تضع برنامجا لمكافحة الآفات بطريقة تمنع وصول القوارض والطيور والحيوانات الداجنة وغير الداجنة، خاصة في المناطق التي تحيط بأماكن التخزين.
- ينبغي صيانة أراضي المزرعة صيانة جيدة للحد أو التخلص من المخاطر التي تهدد سلامة الأغذية.
- ينبغي تصميم وبناء المعدات كالأقفاص والشبكات، بطريقة تضمن حدا أدنى من الضرر الجسدي للحيوانات.

- ينبغي على المعدات والمنشآت أن تكون سهلة التنظيف والتطهير كما ويجب تنظيفها وتطهيرها بانتظام وبالطريقة الملائمة.
- ينبغي وضع الحيوانات المائية المريضة في حجر صحي عند الضرورة، ويجب التخلص منها بطريقة صحية.
- ينبغي تطبيق التقنيات المناسبة لحصاد وتخزين ونقل منتجات الاستزراع المائي، للحد من التلوّث والضرر الجسدي والإجهاد.

40. ينبغي تنفيذ البرامج الضرورية للتعريف والتصنيف والرصد، في مناطق تربية المحاريات ذوات المصراعين لمنع التلوّث من خطر الكائنات الدقيقة والخطر الكيميائي ومن البيوتكسينية.

41. ينبغي تدريب العمال على الممارسات السليمة في النظافة الصحية من أجل ضمانة توعيتهم على دورهم ومسؤوليتهم في حماية منتجات الاستزراع المائي من التلوّث والتلف.

التكامل البيئي

42. ينبغي ممارسة الاستزراع المائي والتخطيط له بطريقة بيئية مسؤولة، بالتوافق مع القواعد والقوانين الوطنية والدولية المناسبة.

43. يمكن ان يؤثر الاستزراع المائي على البيئة بطرق عديدة ومنها: أ) التنوع الحيوي، والموطن، والنظم البيئية، ب) التنوع الوراثي، ويشمل الكائنات المحورة وراثيا (GMO)، ج) الأنواع المهددة بالانقراض، والأنواع الغريبة والأنواع الدخيلة والأنواع المهاجرة، د) أنواع وجماعات السمك الطبيعية والنظم البيئية المرتبطة بها، هـ) جودة المياه والتربة والهواء. ينبغي أن تضمن نظم إصدار شهادات الاستزراع المائي تحديد هذه التأثيرات وإدارتها أو تخفيفها إلى مستويات مقبولة.

44. تختلف ممارسات الإدارة التي تعالج التأثيرات البيئية في الاستزراع المائي كثيرا مع اختلاف أحجام الاستزراع المائي ونظم تربية الأحياء المائية. ينبغي ألا تكون نظم إصدار الشهادات فرضية أكثر من اللزوم، ولكن عليها أن تضع نقاط مرجعية تشجّع التحسين والابتكار في الأداء البيئي للاستزراع المائي.

45. ينبغي على إصدار الشهادات أن يأخذ بالاعتبار تطبيق "نهج وقائي"، أي أن عدم وجود معلومات علمية كافية لا يمكن ان يكون سببا لتأجيل أو عدم اتخاذ التدابير التصحيحية (أو الملائمة) الضرورية لمعالجة لتأثيرات البيئية.

46. استخدام "تحليل الخطر"، بمعنى أنه ينبغي اتخاذ الشكوك ذات الصلة بالاعتبار من خلال الطريقة العلمية المناسبة من أجل تقييم احتمالات ومقدار التأثيرات. ينبغي تحديد النقاط المرجعية الملائمة واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الاقتراب من أو تخطي النقاط المرجعية.

47. مبدأ "تغريم الملوّث"، أي أن من يسبب التلوّث يعتبر مسؤولا عن تأثيرات هذا التلوّث وعليه التعويض عن الإضرار التي سبّبها و/أو الجهود التي بذلت لإصلاح الضرر باتخاذ

التدابير التي تمنع أي تلوّث إضافي، التي تطبّق إلى الحد التي ترتقبه القوانين الوطنية والدولية.

الحد الأدنى للمعايير الموضوعية من أجل معالجة التكامل البيئي في نظم إصدار شهادات الاستزراع المائي:

48. ينبغي على نظم إصدار الشهادات تحديد ودعم إدارة أقصى التأثيرات البيئية المعادية المحتملة.

49. ينبغي استخدام تقييمات التأثير البيئي وفقا للقوانين الوطنية، وذلك قبل الموافقة على عمليات الاستزراع المائي.

50. ينبغي على التخطيط والإعداد للاستزراع المائي وممارساته التطبيقية أن يضمن المعالجة الملائمة والفعالة لمسائل التكامل البيئي المرتبطة بها.

51. رصد روتيني لجودة البيئة ضمن وخارج المزرعة، إلى جانب نظام جيّد لحفظ الوثائق، واستخدام المنهجيات الملائمة والمشاركة المجتمعية.

52. تقييم وتخفيف التأثيرات على النظم البيئية الطبيعية المجاورة، ومن بينها الحيوان والنبات والموائل ذات قيمة حفظ عالية.

53. نظم فعالة لاستخراج واستخدام المياه وتدابير إدارة مسؤولة لمياه الصرف من أجل تخفيف التأثيرات على الأراضي المجاورة والموارد المائية.

54. تشجيع إصلاح الأضرار التي سبّبها استخدام موقع الاستزراع المائي في الماضي.

55. استعمال مسؤول للبذور التي تستخدم في الاستزراع التي ينتجها المفرّخ، كلما أمكن. ينبغي استعمال البذور البرية فقط في حال جمعها بواسطة الممارسات المسؤولة.

56. الحد من فرار جميع الأنواع المستزرعة نحو الموائل الطبيعية.

57. تشجيع استعمال الأنواع المحلية، في الحالات الملائمة، وفي الوقت نفسه منع فرارها إلى المياه البرية.

58. ينبغي استعمال الأنواع الغريبة فقط عندما تُمثّل خطرا محتملا منخفضا على البيئة الطبيعية، والتنوّع الحيوي وصحة النظام البيئي.

59. عدم استعمال الكائنات المحورة وراثيا (GMO) التي تعرّض التنوع الحيوي وصحة الإنسان للخطر.

60. بناء مسؤول للبنى التحتية ونظم صرف المخلفات الناتجة عن الاستزراع المائي.

61. استعمال مسؤول للأعلاف ومضافات الأعلاف والسباخ والسماد التي تُحسّن التحويل الصافي للطاقة والجدوى الاقتصادية.

62. استعمال مسؤول للمواد الكيميائية والعقاقير البيطرية ومضادات البكتيريا.

63. استعمال مسؤول للطاقة من أجل تخفيف التأثيرات السلبية على البيئة.

المسؤولية الاجتماعية

64. ينبغي إدارة الاستزراع المائي بطريقة مسؤولة اجتماعيا، ضمن القوانين والقواعد الوطنية، كي يستفيد منها عمّال الاستزراع المائي والمجتمعات المحلية والمستثمرون والبلد. ينبغي أن يساهم الاستزراع المائي بفعالية في التنمية الريفية وتخفيف حدة الفقر والأمن الغذائي، وأن يوفر المنافع للمجتمع المحلي ومستخدمي الموارد المجاورة.

الحد الأدنى للمعايير الموضوعية من أجل معالجة المسؤولية الاجتماعية في نظم إصدار شهادات الاستزراع المائي:

65. ينبغي ان يسعى إصدار الشهادات إلى دعم التنمية بين المجتمعات الزراعية الريفية وألا يؤدي إلى تهميش المستزرعين الصغار وإبعاد منتجات الاستزراع المائي المعتمد التي ينتجها المستزرعون الصغار عن الاقنية التسويقية والتجارية.

66. ينبغي اعتبار القضايا الاجتماعية-الاقتصادية في جميع مراحل التخطيط والإعداد والتشغيل المعنية بالاستزراع المائي، لهدف زيادة المنافع والإنصاف إلى الحد الأقصى، والحد من أي نتائج اقتصادية سلبية على العمّال و/أو المجتمعات.

67. ينبغي تحديد وتقييم ومعالجة قضايا الجنس والجيل، والتأثيرات على المرأة والشباب، وفرص المرأة والشباب أثناء التخطيط والإعداد وتشغيل الاستزراع المائي.

68. ينبغي معاملة العمّال بمسؤولية ضمن القواعد والقوانين الوطنية والاتفاقات العمّالية الدولية بالطريقة الملائمة. لا يجوز بتاتا استخدام الأطفال خارج اتفاقات ومعايير منظمة العمل الدولية.

69. ينبغي دفع المرتبات للعمال وتأمين ترتيبات رعاية خاصة بهم وفقا للقوانين والقواعد الوطنية.

70. ينبغي بذل جهود خاصة تضمن مشاركة المستزرعين الصغار وذوي الموارد القليلة في نظم إصدار الشهادات.

71. ينبغي ألا تؤدي الشروط الاجتماعية إلى عوائق غير ضرورية أمام التجارة، ويجب ان تسهّل الوصول إلى السوق.

72. ينبغي ان تؤخذ بالاعتبار الاهتمامات والمصالح الخاصة للمستزرعين الصغار وذوي الموارد القليلة، بالأخص التكاليف والمنافع المالية للمشاركة.

73. ينبغي تسهيل الاستثمار من قبل القطاعين العام والخاص في التكاليف الانتقالية كي يتمكن المستزرعون الصغار من الدخول والمشاركة في أقنية السوق المعتمدة.

74. ينبغي الاعتراف بأهمية المسؤولية الاجتماعية في إدخال المستزرعين الصغار والأطراف المعنية الصغيرة الأخرى إلى أقنية السوق المعتمدة.

الشروط المؤسسية والإجرائية

75. تُعرض هنا الشروط المؤسسية والإجرائية من أجل وضع وتنفيذ نظم إصدار شهادات استزراع مائي موثوق بها، في أربعة أجزاء: أ) الحوكمة، ب) إعداد المعايير، ج) الاعتماد، ود) إصدار الشهادات.

76. تقسم كل من الأجزاء المعنية بإعداد المعايير والاعتماد وإصدار الشهادات، إلى أربعة أقسام: 1) الغاية، 2) المراجع التشريعية، 3) الوظائف والبنية، و4) الشروط. تعتبر هذه الشروط الحد الأدنى من الشروط التي ينبغي على جهاز أو كيان معيّن ان يستوفيها كي يُعترف به كجهاز أو كيان جدير بالثقة والمصداقية في القيام بواجباته ومسؤولياته. تُطبق المبادئ المتوفرة في هذه الوثيقة على الجوانب المؤسسية والإجرائية الخاصة بنظم إصدار الشهادات للاستزراع المائي.

77. تستعين الخطوط التوجيهية المقدمة هنا بتوجيهات أخرى مقبولة على الصعيد العالمي، بالأخص تلك التي أعدّتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO)، والحلف الدولي للاعتماد والتوسيم الاجتماعي والبيئي (ISEAL)، وهيئة الدستور الغذائي (CAC).

الحوكمة

78. ينبغي على الإجراءات المستخدمة والمؤسسات المشاركة في وضع وتنفيذ نظم إصدار الشهادات أن تكون شفافة وجديرة بالثقة ومتينة وذات حوكمة جيدة.

79. بإمكان حكومة أو منظمة حكومية دولية أو منظمة غير حكومية أو مجموعة صناعات خاصة أو اتحاد أو شراكة مؤلفة من واحدة منها أو أكثر من واحدة، ان تتخذ مبادرة وضع نظام لإصدار الشهادات. هناك أيضا عدة خيارات للمدى الجغرافي للنظام. يمكن أن يكون وطنيا أو إقليميا أو دوليا. من الضروري ألا يكون مالك نظام إصدار الشهادة مرتبطا بصورة مباشرة بالشؤون العملية لهذا النظام، أي بالاعتماد وإصدار الشهادات، لتفادي تضارب مصالح.

80. ينبغي على مالك أو مؤسس نظام إصدار الشهادة أن يكون على اتفاق رسمي مع جهاز أو كيان اعتماد منفصل ومستقل ومختص لتكليفه بمهمة اعتماد أجهزة إصدار الشهادات باسمه. بإمكان جهاز أو كيان الاعتماد أن يكون خاصا، أو عاما، أو جهازا مستقلا خاضعا للقوانين والقواعد الوطنية.

81. ينبغي أن يكون بحوزة مالك أو مؤسس نظام إصدار الشهادات، إجراءات خطية واضحة لتوجيه عملية اتخاذ القرارات.

82. ينبغي على منظمة (جهاز أو كيان إصدار شهادات) تم تأسيسها خصيصا لهذا الغرض القيام بمناولة إصدار الشهادات. يمكن أن تكون عامة، غير حكومية أو خاصة. ينبغي أن يحدد نظام إصدار الشهادات القواعد والقوانين التي تخضع لها عمليات جهاز أو كيان إصدار الشهادات. بإمكان جهاز أو كيان إصدار الشهادات العمل في إصدار شهادة نظام واحد لقطاع معيّن (استزراع مائي، على سبيل المثال)، أو لعدد من القطاعات والنظم.

إعداد المعايير

الغاية

83. تؤمن المعايير الشروط الضرورية والمقاييس النوعية والكمية والمؤشرات، لإصدار الشهادات في مجال الاستزراع المائي. ينبغي أن تعكس هذه المعايير الأهداف والنتائج التي يستهدفها نظام إصدار الشهادات من اجل معالجة الصحة والرفق بالحيوان وسلامة وجودة الأغذية والتكامل البيئي و/أو المسؤولية الاجتماعية في الاستزراع المائي.

الأساس التشريعي

84. يشمل الأساس التشريعي لإعداد المعايير الإجراءات الموثقة التالية:

- اتفاق منظمة التجارة العالمية المعني بالحواجز التقنية للتجارة.
- اتفاق منظمة التجارة العالمية المعني بالحواجز التقنية للتجارة، مرفق 3 *مدونة الممارسات السليمة لتحضير واعتماد وتطبيق المعايير*.
- اتفاق منظمة التجارة العالمية المعني تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.
- الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي المعنية بتفتيش عمليات تصدير واستيراد الأغذية وأنظمة إصدار الشهادات.
- ISO/IEC دليل 59. *مدونة الممارسات السليمة للتقييس*. 1994.
- ISO دليل 62. *الشروط العامة للهيئات العاملة في تقييم وإصدار شهادات/تسجيل أنظمة الجودة*. 1996.
- ISO/IEC دليل 65. *الشروط العامة للهيئات العاملة في نظم إصدار شهادات المنتجات*. 1996.
- ISEAL. *مدونة الممارسات السليمة لوضع المعايير الاجتماعية والبيئية*. 2006

الوظائف والبنية التنظيمية

85. تشمل عملية إعداد المعايير تطوير ورصد وتقييم ومراجعة وإعادة النظر في المعايير. بإمكان جهاز أو كيان مختص في إعداد المعايير القيام بهذه المهام، أو أي كيان ملائم آخر، كما ويمكن أن يكون كيانا حكوميا أو غير حكومي. يكون جهاز أو كيان إعداد المعايير أيضا مسؤولا عن ضمان الاتصالات والانتشار المناسبين بالنسبة للمعايير وعملية إعداد المعايير، وعن كون هذه المعايير والوثائق المرتبطة بها متوفرة.

86. ينبغي أن تشمل البنية التنظيمية لجهاز أو كيان إعداد المعايير، لجنة تقنية مؤلفة من خبراء مستقلين ومنتدى للاستشارة وممثلين عن الأطراف المعنية، تُحدّد ولاياتهم بوضوح.

87. ينبغي على جهاز أو كيان إعداد المعايير أن يكون جهازا قانونيا، ذا موارد كافية لدعم مهمته في إعداد المعايير. ينبغي أن تشمل العملية تمثيلا ملائما للأطراف المعنية. ينبغي أن يكون موظفو الحوكمة والإدارة وموظفو الدعم الآخرون، بعيدين عن تضارب المصالح.

الشروط

الشفافية

88. تعتبر الشفافية في عملية إعداد المعايير جوهرية. تساعد الشفافية في ضمان الاتساق مع المعايير الوطنية والدولية وتسهل الوصول إلى المعلومات والسجلات المعنية بإصدار الشهادات ومشاركة جميع الأطراف المعنية، من بينها تلك التي تنتمي إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، خاصة الأطراف المعنية الصغيرة. يجب بذل جهود خاصة من أجل ضمان مشاركة الأطراف المعنية في عملية إعداد المعايير. ينبغي ألا تكون مشاركة الأطراف المعنية في عملية إعداد المعايير مقيّدة، ويجب أن تكون مفتوحة لتلقي التعليقات.

89. ينبغي على جهاز أو كيان إعداد المعايير القيام بأنشطته بطريقة شفافة وفقا للقواعد الإجرائية الخطية. ينبغي أن تشمل القواعد الإجرائية آلية لتقديم حل حيادي لأي نزاع إجرائي أو موضوعي حول مناولة مسائل إعداد المعايير.

90. بانتظام وعند اللزوم، ينبغي أن يقوم جهاز أو كيان إعداد المعايير بتعميم برنامج عمله قدر الإمكان.

91. تلبية لطلب أي طرف معني، ينبغي على جهاز أو كيان إعداد المعايير أن يؤمن أو يسعى إلى تأمين، ضمن مهلة معقولة، نسخة عن إجراءات إعداد المعايير الخاصة به، وآخر برنامج عمل، ومسودة المعايير أو المعايير النهائية.

92. استنادا إلى احتياجات المستخدمين، ينبغي أن يقوم جهاز أو كيان إعداد المعايير بترجمة إجراءات وضع المعايير، وآخر برنامج عمل، ومسودة المعايير أو المعايير، إلى اللغات المناسبة.

مشاركة الأطراف المعنية

93. ينبغي على جهاز أو كيان إعداد المعايير السعي من أجل تحقيق مشاركة متوازنة من الخبراء الفنيين المستقلين ومن الممثلين عن الأطراف المعنية في عملية الإعداد والمراجعة والموافقة على المعايير. تشمل الإطراف المعنية ممثلين عن صناعة الاستزراع المائي (موردي المدخلات والمنتجين والمجهزين والتجار وتجار التجزئة)، ومنظمات عمال الاستزراع المائي والمجتمع العلمي والمجموعات المجتمعية والمجموعات المهتمة بالبيئة

وأجهزة إصدار الشهادات والاعتماد ومجموعات المستهلكين والحكومات والمنظمات الحكومية.

94. ينبغي على الأطراف المعنية بعملية إعداد المعايير المشاركة من خلال منتدى استشارة ملائم أو أن تكون على علم بآليات بديلة ملائمة بإمكانها المشاركة بواسطتها. في حال تعيين أكثر من منتدى واحد، ينبغي تحديد وتأمين الشروط المناسبة للتنسيق والاتصال.

U<u>المضمون والنظم القابلة للمقارنة</u>

95. ينبغي على عملية إعداد المعايير السعي إلى ما يلي:
- أن تتضمن معايير مرجعية دولية في مجال الصحة والرفق بالحيوان، وسلامة وجودة الأغذية، والتكامل البيئي، والمسؤولية الاجتماعية؛
- تحديد ومراجعة نظم المقارنة.؛
- تحديد احتياجات البحوث وثغرات المعرفة؛
- أن تتضمن شروط الاتفاقات الدولية ذات الصلة؛
- أن تعمل على الاعتراف المتبادل واتفاقات التكافؤ.

U<u>أحكام التبليغ</u>

96. قبل اعتماد المعايير، ينبغي على جهاز أو كيان إعداد المعايير أن يسمح بمدة ملائمة كي تتمكن الأطراف المعنية من تقديم التعليقات والملاحظات المعنية بمسودة المعايير. قبل بدء فترة تقديم التعليقات، يقوم جهاز أو كيان إعداد المعايير بنشر مذكرة يعلن بواسطتها عن بدء فترة تقديم التعليقات، في نشرة وطنية أو إقليمية أو دولية مختصة بأنشطة المعايرة، و/أو في الإنترنت.

97. عند إعادة النظر اللاحقة في عملية إعداد المعايير، ينبغي على جهاز أو كيان إعداد المعايير أن يأخذ بالاعتبار التعليقات التي استلمها خلال فترة تقديم التعليقات.

U<u>حفظ الوثائق</u>

98. ينبغي التحضير والمحافظة على وثائق المعايير وأنشطة إعدادها. ينبغي أن تحدّد منظمة أو كيان إعداد المعايير مركزا رئيسيا للاستشارات وتقديم التعليقات المرتبطة بالمعايير. ينبغي تسهيل المعلومات الضرورية اللازمة للاتصال بهذا المركز، حتى على الإنترنت.

U<u>معاينة وتعديل المعايير وإجراءات إعداد المعايير</u>

99. ينبغي معاينة المعايير بانتظام وبالمشاورة مع الأطراف المعنية المناسبة، وإذا دعت الحاجة، تعديلها بعد المعاينة. ينبغي منح عمليات الاستزراع المائي المعتمدة مهلة ملائمة كي تتأقلم وتتقيّد بالمعايير المعدلة.

100. بإمكان أي طرف معني ان يقدم اقتراحات تعديل، وعلى جهاز أو كيان إعداد المعايير ان يأخذها بالاعتبار عبر عملية شفافية ومتماسكة.

101. ينبغي تحديث المنظور الإجرائي والمنهجي لإعداد المعايير على ضوء التقدم التقني والعلمي والتجربة المكتسبة في تطبيق المعايير في أنشطة الاستزراع المائي.

Uالتصديق على المعايير

102. أثناء إعداد وتعديل المعايير، يجب إعداد إجراء لتثبيت المعايير وفقا للحد الأدنى من شروط الاستزراع المائي التي تنص عليها هذه الخطوط التوجيهية. يعتبر التصديق ضروريا أيضا ليضمن أن تكون المعايير:

- جدية ، وموضوعية وقابلة للمراجعة؛
- غير محتوية على مقاييس أو شروط من شأنها أن تسبب عوائق غير ضرورية للتجارة أو تُضلّل مجتمع الاستزراع المائي؛
- مراعية الجوانب العملية وتكلفة وضع وصيانة المعايير.

الاعتماد

الغاية

103. يوفر الاعتماد الضمانات الضرورية التي تثبت أن أجهزة إصدار الشهادات المسؤولة عن تقييم الامتثال وفقا لمعايير الاستزراع المائي من حيث الصحة والرفق بالحيوان وسلامة وجودة الأغذية والتكامل البيئي والمسؤولية الاجتماعية، هي أجهزة مختصة ومؤهلة للقيام بهذه الأعمال. يوفر الاعتماد الضمانات الضرورية التي تثبت قدرة الجهاز أو الكيان على التقييم وإصدار الشهادة بأن منتج استزراع مائي أو طريقة أو عملية معينة، مصدرها عملية استزراع مائي معتمدة وتتوافق مع المعايير.

المرجع التشريعي

- ISO/IEC 17011. *تقييم الامتثال – الشروط العامة لاعتماد الأجهزة المكلفة باعتماد أجهزة تقييم الامتثال.*

الوظائف والبنية

104. إن الاعتماد هو التقييم المستقل لصلاحية جهاز أو كيان إصدار الشهادات. ينبغي أن تقع مهمة منح الاعتماد بعد عملية تقييم ناجحة على أجهزة الاعتماد المختصة. يقوم الاعتماد على أساس نظام يتمتع بإدارته وقواعده الخاصة، أي، نظام اعتماد.

105. ينبغي أن يكون جهاز أو كيان الاعتماد كيانا قانونيا، يملك موارد كافية لدعم المهام التي يقتضيها الاعتماد. ينبغي أن تشمل بنية الحوكمة تمثيلا مناسبا للأطراف المعنية. ينبغي أن يكون موظفو الحوكمة والإدارة وموظفو الدعم الآخرين، بعيدين عن تضارب المصالح من أجل اعتماده كجهاز أو كيان مختص وجدير بالثقة في تقييم أجهزة أو كيانات إصدار الشهادات بطريقة غير تمييزية ومحايدة وصحيحة، ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد التقيد بالشروط التالية:

الشروط

Uعدم التمييز

106. ينبغي أن يكون الوصول إلى جهاز أو كيان الاعتماد مفتوحا أمام أجهزة إصدار الشهادات بغض النظر عن مكان وجودها. ينبغي ألا يكون هذا الوصول مشروطا بحجم الجهاز أو انتمائه إلى أي هيئة أو مجموعة، كما ولا ينبغي أن يكون مشروطا بعدد أجهزة إصدار الشهادات المعتمدة.

107. ينبغي الاعتراف كليا بالظروف والشروط الخاصة لأجهزة إصدار الشهادات في البلدان النامية والبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، ومن بينها المساعدات التقنية والمالية ونقل التكنولوجيا والتعاون العلمي وفي مجال التدريب، دون المس بنزاهة عملية الاعتماد وإصدار الشهادة.

Uالاستقلالية، والمحايدة، والشفافية

108. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يكون مستقلا ومحايدا. من أجل أن يكون محايدا ومستقلا، يجب على جهاز الاعتماد:

- أن يكون شفافا بشأن بنيته التنظيمية وبشأن الدعم المالي أو أي دعم آخر يتلقاه من كيانات رسمية أو خاصة.
- أن يكون مستقلا عن المصالح المكتسبة، وكذلك مديره التنفيذي والموظفون.
- ألا يكون معرضا للضغوط التجارية والمالية أو من أي نوع آخر، التي يمكن أن تؤثر على نتائج عملية الاعتماد.
- أن يضمن بأن قرار الاعتماد قد اتخذه شخص أو أشخاص لم يشاركوا في عملية إصدار الشهادة (تقييم الامتثال).
- عدم تفويض أي سلطة في منح أو صيانة أو توسيع أو تخفيض أو تعليق أو سحب الاعتماد إلى جهاز أو شخص خارجي.

Uالموارد البشرية والمالية

109. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يملك الموارد المالية الملائمة والاستقرار الكافي لتشغيل نظام الاعتماد، كما ويجب أن يحافظ على الترتيبات المناسبة لتغطية المسؤوليات الناتجة عن أنشطته و/أو عملياته.

110. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد استخدام عدد كاف من الموظفين الذين تلقوا التدريبات الضرورية ويملكون المؤهلات التقنية والخبرة الكافية للقيام بمهام الاعتماد في الاستزراع المائي.

111. يحافظ جهاز أو كيان الاعتماد على المعلومات التي تتعلق بمؤهلات وتدريبات وخبرة كل موظف يشارك في عملية الاعتماد. يجب استكمال سجلات التدريب والخبرة باستمرار.

112. عندما يقرر جهاز أو كيان الاعتماد اللجوء إلى التعاقد الباطني مع شخص أو جهاز خارجي للقيام بأعمال الاعتماد، تُطبق على هذا الشخص أو الجهاز الخارجي نفس الشروط التي تطبق على جهاز أو كيان الاعتماد نفسه. ينبغي صياغة عقد أو اتفاق، موثق بالطريقة الملائمة، يغطي كافة الترتيبات ومن ضمنها السرية وتضارب المصالح.

U المساءلة وإعداد التقارير

113. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يكون جهازا قانونيا وأن يملك الإجراءات الفعالة الضرورية لمعالجة طلبات الاعتماد. بشكل خاص، ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يحافظ ويؤمن لمقدمي الطلبات والأجهزة المعتمدة ما يلي:
- وصفا مفصلا لإجراءات التقييم والاعتماد؛
- الوثائق التي تحتوي على الشروط المعنية بالاعتماد؛
- الوثائق التي تنص على حقوق وواجبات الأجهزة المعتمدة.

114. ينبغي وضع عقد أو اتفاق يحدد مسؤوليات كل طرف.

115. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يملك:
- أهدافا محددة والالتزام بالجودة؛
- الإجراءات والتعليمات المعنية بالجودة موثقة في دليل الجودة؛
- نظاما راسخا، فعالا ومناسبا للجودة.

116. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد القيام بمراجعات داخلية دورية تغطي جميع الإجراءات بطريقة منتظمة للتحقق من تنفيذ نظام الاعتماد بفعالية.

117. بإمكان جهاز أو كيان الاعتماد أن يخضع لمراجعات خارجية معنية بجوانب محددة. توضع نتائج المراجعة تحت تصرف الجميع.

118. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد ترشيح الموظفين المؤهلين للعمل في جهاز أو كيان الاعتماد، لتنفيذ عملية التقييم استنادا إلى شروط الاعتماد الواجبة التطبيق.

119. ينبغي على موظفي التقييم المرشحين أن يقدموا إلى جهاز أو كيان الاعتماد تقريرا حول النتائج أو التوصيات التي تتعلق بتوافق الهيئة المقيّمة مع جميع شروط الاعتماد. ينبغي أن يؤمن التقرير معلومات مفصلة بصورة كافية، كالآتية:
- كفاءة وخبرة وسلطة الموظفين؛
- ملاءمة التنظيم الداخلي والإجراءات التي اعتمدها جهاز أو كيان إصدار الشهادة من أجل إضفاء الثقة على خدماته؛
- الإجراءات المتخذة لتصحيح الجوانب غير المتوافقة ومن ضمنها تلك التي حُددت في تقييمات سابقة، عند الضرورة.

120. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يملك السياسة والإجراءات الضرورية لحفظ الوثائق التي تتضمن كل ما حصل أثناء زيارة التقييم، لمدة من الزمن تنسجم مع الواجبات المرتقبة في العقد أو الواجبات القانونية أو واجبات أخرى. ينبغي أن تثبت الوثائق أنه قد تم التقيّد كليا بإجراءات الاعتماد. ينبغي تحديد هذه الوثائق وإدارتها والتخلص منها بطريقة تضمن نزاهة العملية وسرية المعلومات.

Uتسوية المنازعات التي تتعلق باعتماد أجهزة إصدار الشهادات

121. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يملك السياسة والإجراءات الضرورية الخطية لتسوية المنازعات المرتبطة بأي جانب من جوانب الاعتماد أو سحب الاعتماد من أجهزة إصدار الشهادات.

122. ينبغي أن تشمل هذه الإجراءات تأسيس لجنة، مخصصة إذا دعى الأمر، مستقلة ومحايدة من أجل متابعة هذه المنازعات . ينبغي أن تسعى اللجنة إلى تسوية المنازعات عبر المفاوضة والمصالحة. وان تعذر ذلك ، ينبغي أن تُبلّغ اللجنة قرارها خطيا لجهاز أو كيان الاعتماد، الذي بدوره يرسله إلى الطرف أو الأطراف المعنية الأخرى.

123. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد:
- المحافظة على وثائق جميع المنازعات ، والإجراءات التصحيحية المعنية بالاعتماد؛
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية المناسبة؛
- تقييم فعالية الإجراءات التصحيحية؛
- المحافظة على سرية المعلومات التي حُصل عليها أثناء التحقيق في المنازعات وتسويتها.

124. ينبغي وضع المعلومات التي تتعلق بالإجراءات الضرورية لمعالجة المنازعات المعنية بالاعتماد، تحت تصرف الجميع.

125. ان ما سبق وذكر لا يستثني حق اللجوء إلى أشكال أخرى من الإجراءات القانونية والإدارية المرتقبة في التشريع الوطني أو القانون الدولي.

U<u>السريّة</u>U

126. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يملك الترتيبات التي تتماسك مع القوانين المطبقة للمحافظة على سرية المعلومات التي حُصل عليها أثناء أنشطة الاعتماد على جميع المستويات، ومن بينها اللجان والأجهزة الخارجية التي عملت باسمها.

127. عندما يقضي القانون بكشف المعلومات إلى طرف ثالث، ينبغي إعلام الجهاز بشأن المعلومات المقدمة، التي يسمح بها القانون. في أي حالة أخرى، لا يجوز كشف أي معلومات تتعلق بجهاز أو كيان إصدار الشهادات دون إذن خطي من هذا الجهاز.

U<u>صيانة وتمديد الاعتماد</u>

128. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد اتخاذ الترتيبات الضرورية لتحديد فترة الاعتماد الخاصة بجهاز أو كيان إصدار الشهادات، بواسطة إجراءات رصد واضحة.

129. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد اتخاذ الترتيبات الضرورية التي تضمن أن يقوم جهاز أو كيان إصدار شهادات معتمد بالإبلاغ دون تأخير عن أي تغييرات طرأت على أي جانب من جوانب عملياتها.

130. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يملك الإجراءات الضرورية من أجل إعادة التقييم عندما تطرأ تغييرات مهمة تؤثر على قدرات أو نطاق أنشطة جهاز أو كيان معتمد، أو على التوافق مع أي معايير أخرى ينص عليها جهاز أو كيان الاعتماد.

131. ينبغي إعادة تقييم الاعتماد ضمن فترات متقاربة أو عند الضرورة للتحقق من أن جهاز أو كيان إصدار شهادات معتمد، لا يزال يتقيّد بشروط الاعتماد. ينبغي التقييم بدورية ملائمة.

U<u>تعليق وسحب الاعتماد</u>

132. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد تحديد الظروف التي تؤدي إلى تعليق أو سحب الاعتماد، جزئيا أو كليا، لكل أو لجزء من نطاق الاعتماد.

U<u>تغيير في شروط الاعتماد</u>

133. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد تبليغ جميع الأطراف المعنية بالطريقة المناسبة بشأن أي تغيير ينوي القيام به من حيث شروط الاعتماد.

134. ينبغي أن تراعى وجهات النظر التي أعربت عنها الأطراف المعنية قبل اتخاذ أي قرار بشأن الشكل والتاريخ الفعلي للتغييرات.

135. بعد إقرار ونشر التغييرات، ينبغي التحقق من قيام كل جهاز أو كيان اعتماد معتمد بتنفيذ التعديلات الضرورية لإجراءاته ضمن مهلة معقولة من الوقت الذي يراه جهاز أو كيان الاعتماد مناسبا.

136. ينبغي إعطاء اعتبارات خاصة للأجهزة المعتمدة في البلدان النامية والبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، دون المس بتكامل عملية إصدار الشهادة.

U<u>مالك أو حامل رخصة رمز، أو علامة تجارية، أو شعار الاعتماد</u>

137. تُعالج الأحكام المعنية باستخدام ومراقبة المطالبة بالشهادة، أو الرمز أو التمييز، في القسم التالي المعني بإصدار الشهادات.

138. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد الذي يملك أو يحمل رخصة رمز أو شعار ينوي استخدامها ضمن برنامج اعتماده، توثيق الإجراءات التي تصف هذا الاستخدام.

139. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد ألا يسمح باستخدام علامته أو شعاره بطريقة توحي بأن جهاز أو كيان الاعتماد نفسه قد وافق على منتج أو خدمة أو نظام معتمد من قبل جهاز أو كيان إصدار الشهادات.

140. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الإشارات غير الصحيحة إلى نظام الاعتماد، أو الاستخدام المضلل للشعارات التي نجدها في الإعلانات، والكاتالوجات، الخ.

إصدار الشهادات

الغاية

141. إصدار الشهادة هو الإجراء الذي بواسطته يمنح جهاز أو كيان معيّن ضمانا خطيا أو ما شابه، بأن عملية أو نشاط استزراع مائي قيد الاعتبار تتوافق مع معايير إصدار شهادات الاستزراع المائي ذات الصلة. إن عملية إصدار شهادة غير منحازة مرتكزة على تقييم موضوعي للعوامل الملائمة، تضمن للمشتري والمستهلك بأن عملية الاستزراع المائي التي خرج منها منتج استزراع مائي معتمد، تتوافق مع معايير إصدار الشهادات.

142. بإمكان إصدار الشهادة أن يشمل نشاط استزراع مائي، كعملية استزراع مائي من سلسلة المسؤولية لمنتج معين، على سبيل المثال. بالإمكان منح شهادات منفصلة لنشاط الاستزراع المائي ولسلسلة المسؤولية الخاصة بمنتج معين.

143. هناك نوعان للتقييمات الضرورية لإصدار الشهادات:

- Uتقييم التوافقU: إذا كان نشاط الاستزراع المائي يتوافق مع معايير ومقاييس إصدار الشهادات المناسبة؛
- Uتقييم سلسلة المسؤوليةU: إذا اتُخذت التدابير الملائمة لتحديد وتمييز المنتجات الصادرة عن عملية استزراع مائي معتمدة من ضمنها الإنتاج وما يتبعه من مراحل التجهيز والتوزيع والتسويق (اقتفاء الأثر).

144. ان منتجات الاستزراع المائي التي تم تمييزها من أجل إطلاع المشتري والمستهلك عن مصدرها من عملية استزراع مائي وسلسلة مسؤولية معتمدة، تتطلب هذين النوعين من التقييمات والشهادات.

المراجع التشريعية

- ISO Guide 62، *الشروط العامة للهيئات العاملة في تقييم وإصدار شهادات/تسجيل أنظمة الجودة*.
- ISO/IEC Guide 65، *الشروط العامة للهيئات العاملة في أنظمة إصدار الشهادات المعنية بالمنتج*. 1996.
- منظمة التجارة العالمية (WTO). *الاتفاق المعني بالحواجز التقنية للتجارة*.

الوظائف والبنية

145. ينبغي على الأجهزة المعتمدة القيام بمهام تقييم التطابق وسلسلة المسؤولية من أجل الاعتراف بها كأجهزة مختصة وجديرة بالثقة في التقييم بطريقة لا تمييزية وغير منحازة وصحيحة، ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يتقيّد بالشروط التالية.

الشروط

Uالاستقلالية والنزاهة

146. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يكون مستقلا من الناحيتين القانونية والمالية عن صاحب نظام إصدار الشهادة، وأن يكون بعيدا عن تضارب المصالح.

147. ينبغي ألا يكون لدى جهاز أو كيان إصدار الشهادات والموظفين المشرفين على التقييم والمصادقة الذين يستخدمهم مباشرة هذا الجهاز أو الكيان أو الذين تم تعاقد معهم باطنيا، أية مصالح تجارية أو مالية أو من أي نوع آخر في عملية الاستزراع المائي أو سلسلة المسؤولية التي يجب تقييمها، ما عدا تلك التي تتعلق بخدمات إصدار الشهادات.

148. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يضمن أن الموظفين المكلفين بالتقييم الهادف إلى إصدار الشهادة هم غير الموظفين المكلفين بمنح الشهادة.

149. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات ألا يفوّض السلطة لمنح أو صيانة أو توسيع أو تخفيض أو تعليق أو سحب شهادة، إلى شخص أو جهاز خارجي.

U<u>عدم التمييز</u>

150. ينبغي ان يكون الحصول إلى خدمات جهاز أو كيان إصدار الشهادات مفتوحا أمام جميع أنواع عمليات الاستزراع المائي.

151. ينبغي ألا يكون الوصول إلى جهاز أو كيان إصدار الشهادات مشروطا بحجم أو مقياس عمليات الاستزراع المائي، وألا يكون إصدار الشهادة مشروطا بعدد عمليات الاستزراع المائي المعتمدة.

U<u>الموارد البشرية والمالية</u>

152. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يملك الاستقرار والموارد المالية المناسبة للقيام بمهامه، كما ينبغي أن يحافظ على الترتيبات الملائمة لتغطية المسؤوليات التي تنبثق عن عملياته و/أو أنشطته.

153. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات استخدام عدد كافي من الموظفين من ذوي الكفاءات والتدريب والمعرفة التقنية الضرورية من أجل تقييم التوافق و/أو سلسلة المسؤولية في الاستزراع المائي.

154. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات المحافظة على المعلومات التي تتعلق بكفاءات وتدريب وخبرة جميع الموظفين المشاركين في عملية إصدار الشهادة. ويجب تحديث سجلات التدريب والخبرة باستمرار.

155. عندما يقرر جهاز أو كيان إصدار الشهادات اللجوء إلى التعاقد الباطني مع جهاز أو شخص خارجي بشأن مشروع يتعلق بإصدار الشهادات، تطبق على هذا الجهاز الخارجي نفس الشروط التي تطبق على جهاز أو كيان إصدار الشهادة نفسه. يجب صياغة عقد موثق بالطريقة المناسبة، أو اتفاق مشابه، يغطي الترتيبات الضرورية ومن ضمنها السرية وتضارب المصالح.

U<u>المساءلة والإبلاغ</u>

156. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يكون قانونيا وأن يملك الإجراءات الفعالة والواضحة الضرورية لمعالجة طلبات الحصول على شهادات الاستزراع المائي و/أو سلسلة المسؤوليات لمنتجات الاستزراع المائي. بالأخص، ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يحافظ ويؤمن لمقدمي الطلبات والكيانات المعتمدة ما يلي:
- وصفا مفصلا لإجراءات التقييم وإصدار الشهادات؛
- الوثائق التي تحتوي على شروط إصدار الشهادات؛
- الوثائق التي تنص على حقوق وواجبات الكيانات المعتمدة.

157. ينبغي إعداد عقد أو اتفاق موثق بالطريقة المناسبة، أو ما شابهه، بين جهاز أو كيان إصدار الشهادات وزبائنه، ينص على حقوق وواجبات كل طرف.

158. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات القيام بمراجعات دورية داخلية تغطي كافة الإجراءات بطريقة منتظمة للتحقق من تنفيذ وفعالية نظام إصدار الشهادات.

159. بإمكان جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يكون موضعا للمراجعات الخارجية بشأن الجوانب ذات الصلة. وينبغي أن تكون نتائج هذه المراجعات تحت تصرف الجميع.

160. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يملك السياسة والإجراءات الضرورية لحفظ الوثائق لفترة من الزمن تتماسك مع الالتزامات القانونية والتعاقدية. ينبغي أن تثبت الوثائق التقيد التام والفعال بإجراءات إصدار الشهادة، وخصوصا فيما يتعلق باستمارات تقديم الطلبات وتقييم التقارير والوثائق الأخرى المرتبطة بمنح أو المحافظة أو توسيع أو تخفيض أو تعليق أو سحب الشهادة. ينبغي تعريف وإدارة والتخلص من الوثائق بطريقة تضمن نزاهة العملية وسرية المعلومات. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يضمن إبلاغ جميع الأطراف المعنية حول أية تغييرات تطرأ على الإجراءات المتفق عليها.

161. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات وضع الوثائق غير السرية المناسبة تحت تصرف من يطلبها.

U<u>رسوم إصدار الشهادة</u>

162. في حال تقاضى جهاز أو كيان إصدار الشهادات رسوما، ينبغي أن يكون لديه نظام مكتوب يحدد الرسوم لمقدمي الطلبات وعمليات الاستزراع المائي المعتمدة، وأن يكون هذا النظام جاهزا تحت الطلب. عند وضع نظام الرسوم وتحديد رسم إصدار الشهادة، ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يأخذ بالاعتبار الشروط الدقيقة المعنية بتقييم وتحديد مقياس وحجم وتعقّد عملية الاستزراع المائي أو سلسلة المسؤوليات، وشرط عدم التمييز بين الزبائن، وأي ظروف وشروط خاصة للمستزرعين الصغار والبلدان النامية والبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية.

U<u>السرية</u>U

163. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات اتخاذ الترتيبات المناسبة وفقا للقوانين المطبقة من أجل ضمان سرية المعلومات المكتسبة أثناء عملية إصدار الشهادة على كل المستويات.

164. عندما يفرض القانون إعطاء معلومات لطرف ثالث، ينبغي إعلام الزبون بشأن هذه المعلومات، كما يسمح القانون. لا يجوز، في أية حالة أخرى، إعطاء أية معلومات حول منتج معين أو عملية استزراع مائي معينة، لطرف ثالث، دون موافقة خطية من الزبون المعني.

Uصيانة الشهادة

165. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات القيام بالمراقبة والرصد ضمن فترات زمنية ملائمة للتحقق من أن عملية استزراع مائي معتمدة و/أو سلسلة مسؤولية معتمدة لا تزال تتقيّد بشروط إصدار الشهادات.

166. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يطلب من الزبون إبلاغه بالسرعة الممكنة بشأن أية تغييرات ينوي إدخالها على إدارة الاستزراع المائي، أو سلسلة المسؤولية، أو أية تغييرات أخرى يمكن أن تؤثر على التوافق مع معايير إصدار الشهادة.

167. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات اتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة التقييم إذا حصلت تغييرات تؤثر كثيرا على وضع إدارة عملية الاستزراع المائي، أو سلسلة المسؤولية، أو إذا أشارت دراسة شكوى، أو أية معلومات أخرى، أن عملية استزراع مائي معتمدة و/أو سلسلة المسؤوليات لم تعد تتقيّد بالمعايير المطلوبة و/أو الشروط المرفقة الخاصة بجهاز أو كيان إصدار الشهادات.

168. ينبغي أن تكون فترة صلاحية الشهادة ملائمة لعملية الاستزراع المائي وسلسلة المسؤولية. يجب أن يعطي التقييم المطلوب من أجل إعادة إصدار الشهادة، اهتماما خاصا للتغييرات التي طرأت على إجراءات عملية الاستزراع المائي أو على الممارسات الإدارية.

Uتجديد الشهادة

169. استنادا إلى المراجعة والرصد الملائمين، ينبغي تجديد الشهادة لفترة يتم الاتفاق عليها.

Uتعليق وسحب الشهادة

170. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات تحديد الشروط الضرورية التي يتقيّد بها تعليق أو سحب الشهادة، جزئيا أو كليا، لكل أو لجزء من نطاق الشهادة.

171. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يفرض على عملية استزراع مائي و/أو سلسلة مسؤولية معتمدة، على أثر تعليق أو سحب الشهادة منهما (مهما كانت الأسباب)، الامتناع عن استخدام أية مواد إعلانية تتضمن إشارة أليه، وأن تعيد جميع الوثائق الخاصة بالشهادة كما يفرض جهاز أو كيان إصدار الشهادات. يجب أن يكون جهاز أو كيان إصدار الشهادات أيضا مسؤولا عن إبلاغ الجميع بسحب أو تعليق الشهادة وذلك بعد استنفاد جميع عمليات الطعن.

Uصيانة سلسلة المسؤوليةU

172. تُطبق إجراءات سلسلة المسؤولية في نقاط الضعف الموجودة في النقل. في كل نقطة ضعف موجودة في عملية النقل، قابلة للتغيّر وفقا لنوع منتج الاستزراع المائي المتداول، ينبغي تعريف وتمييز جميع منتجات الاستزراع المائي المعتمدة، من منتجات الاستزراع المائي غير المعتمدة.

173. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات التأكد أن على من يستلم منتجات الاستزراع المائي المعتمدة أن يحفظ الوثائق الملائمة لسلسلة المسؤولية، بما فيها الوثائق المتعلقة بالشحن والاستلام وتحرير الفواتير.

174. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات اتخاذ الإجراءات الموثقة الضرورية لتحديد وسائل ودورية المراجعة.

175. يجب تسجيل أي خرق أو ما يبدو خرقا في سلسلة المسؤولية يُرصد أثناء التفتيش/المراجعة في تقرير التفتيش/المراجعة إلى جانب:
- شرح العوامل التي أدت إلى هذا الخرق؛
- شرح الإجراءات التصحيحية المتخذة أو المفروضة لمعالجة المنتج الذي تأثر بالخرق ولضمان عدم حصول خرق مماثل في المستقبل.

176. ينبغي إضافة وثائق التفتيش/المراجعة إلى تقرير التفتيش/المراجعة الخطي الموجود تحت تصرف الأطراف ذات الصلة، ويُحفظ في الأرشيف في مكتب جهاز أو كيان إصدار الشهادات.

177. ينبغي أن يتضمن تقرير التفتيش/المراجعة، على الأقل:
- تاريخ التفتيش/المراجعة؛
- اسم/أسماء الشخص/الأشخاص المسؤولين عن التقرير؛
- أسماء وعناوين المواقع التي تم تفتيشها/مراجعتها؛
- نطاق التفتيش/المراجعة؛
- تعليقات حول امتثال الزبون لشروط سلسلة المسؤولية.

Uاستعمال ومراقبة طلبات أو رمز أو تمييز أو شعار إصدار الشهادةU

178. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات، أو جهاز أو كيان الاعتماد أو مالك نظام إصدار الشهادة، أن يملك إجراءات موثقة تنص على الشروط والقيود المعنية باستخدام الرموز أو التمييز أو الشعارات التي تشير أن منتجا استزراعيا مائيا مصدره عملية استزراع مائي معتمدة بشكل خاص، يُفرض على نظام إصدار الشهادة أن يضمن أن الرموز أو التمييز أو الشعارات لا ينبغي أن ترتبط بالطلبات التي ليس لها صلة بعمليات أو منتجات الاستزراع المائي المعتمدة، ولا يجوز أن تُشكل حواجز تجارية أو أن تُضلل المستهلك.

179. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات، أو جهاز أو كيان الاعتماد أو مالك نظام إصدار الشهادة ألا يمنح أي رخصة بشأن لصق العلامة/الطلب/التمييز/الشعار أو يصدر

شهادة لعمليات أو منتجات استزراع مائي قبل أن يتأكد أن المنتج الذي يحملها تم إنتاجه بالفعل في مصادر معتمدة.

180. تقع على جهاز أو كيان إصدار الشهادات، أو جهاز أو كيان الاعتماد أو مالك نظام إصدار الشهادة، مسؤولية التأكد من عدم استخدام علامته أو شعاره، بطريقة مُضللة أو احتيالية.

181. يمنح جهاز أو كيان إصدار الشهادات، أو جهاز أو كيان الاعتماد أو مالك نظام إصدار الشهادة، حق استخدام علامته أو شعاره أو رمزه للإشارة إلى الشهادة، وبإمكان عملية الاستزراع المائي وأي منتج استزراع مائي صادر عنها أن يستخدم العلامة أو الرمز أو الشعار المحدد بالطريقة التي يُصرح بها خطيا فقط.

182. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات، أو جهاز أو كيان الاعتماد أو مالك نظام إصدار الشهادة اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الإشارات غير الصحيحة إلى نظام إصدار الشهادة أو استخدام الرموز والعلامات التجارية والشعارات في الإعلانات والكاتالوغات بطريقة مُضلّلة.

183. يجب أن تتضمن جميع الشهادات المعلومات التالية:

- اسم وعنوان جهاز أو كيان الاعتماد أو مالك نظام إصدار الشهادة؛
- اسم وعنوان جهاز أو كيان إصدار الشهادات؛
- اسم وعنوان حامل الشهادة؛
- التاريخ الفعلي لإصدار الشهادة؛
- مضمون الشهادة؛
- مدة صلاحية الشهادة؛
- توقيع الموظف المسؤول عن منح الشهادة.

تسوية المنازعات والطعن

Uالسياسة والإجراءات

184. ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أو مالك نظام إصدار الشهادة أن يضع السياسة والإجراءات الخطية الضرورية لتطبيقها على أجهزة إصدار الشهادات المعتمدة من أجل معالجة أية شكاوى أو طعن من قبل الأطراف المعنية تتعلق بأي جانب من جوانب إصدار الشهادة أو سحبها. ينبغي أن تكون هذه الإجراءات مناسبة، وأن تحدد بوضوح نطاق وطبيعة الطعن الذي سيؤخذ بالاعتبار وأن تكون معمّمة فقط على الأطراف المعنية أو المستشارة أثناء التقييم. يتحمل مقدم الطعن كافة تكاليف الطعن.

185. ينبغي أن تتضمن هذه الإجراءات لجنة مستقلة ومحايدة لمتابعة أي شكوى. إذا أمكن، ينبغي على اللجنة محاولة حل الشكاوى عبر المفاوضات والتسوية. وإذا لم يكن هذا ممكنا، فعلى اللجنة أن توفر قرارا خطيا لجهاز أو كيان إصدار الشهادات، أو لجهاز أو كيان الاعتماد، أو لمالك نظام إصدار الشهادة، وفقا للحالة، الذي بدوره ينبغي عليه نقل هذا القرار إلى الطرف أو الأطراف المعنية.

186. أن ما سبق وذكر لا يستثني اللجوء إلى أشكال أخرى من الإجراءات القانونية والإدارية التي تنص عليها التشريعات الوطنية أو القانون الدولي.

Uحفظ وثائق الشكاوى والطعن المعنية بإصدار الشهادة

187. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادة، أو جهاز أو كيان الاعتماد، أو مؤسس/مالك نظام إصدار الشهادة:

- حفظ الوثائق المعنية بكافة الشكاوى والطعن، والإجراءات التصحيحية المرتبطة بإصدار الشهادة؛
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية الملائمة؛
- تقييم فعالية الإجراءات التصحيحية؛
- المحافظة على سرية المعلومات المكتسبة أثناء التحقيق وحل الشكاوى والطعن المتعلقة بإصدار الشهادة.

188. ينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة بإجراءات معالجة الشكاوى والطعن الخاصة بإصدار الشهادات متوفرة للجميع.

التنفيذ

189. ينبغي على المنظمات الوطنية والدولية ذات الصلة، حكومية كانت أو غير حكومية، وصناعة الاستزراع المائي والمؤسسات المالية، الاعتراف بالظروف والشروط الخاصة لمنتجي الاستزراع المائي والأطراف المعنية الأخرى في البلدان النامية، وخاصة أولئك الموجودين في البلدان الأقل نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، من أجل دعم تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية بفعالية. ينبغي على الدول، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة، والمشترين والتجار، والمؤسسات المالية، العمل على معالجة احتياجات التنفيذ هذه، بالأخص في مجالات المساعدة التقنية والمالية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات والتدريب. كما ويجب أن تعتبر هذه المساعدة الدعم المباشر للتخفيف من عبء التكلفة المرتفعة المحتملة لإصدار الشهادات والاعتماد.

190. هناك حاجة للمساعدة في بناء القدرات وتحسين كفاءة الأطراف المعنية من أجل المشاركة في إعداد والتقيّد بنظم إصدار شهادات الاستزراع المائي التي تتماسك مع الخطوط التوجيهية. وهذا ما يشمل ضمانة حصول الأطراف المعنية على الخطوط التوجيهية وفهمها، والى أحكام المعاهدات الدولية ذات الصلة، والمعايير المطبقة التي تعتبر ضرورية للاستزراع المائي المسؤول. يمكن أن تكون التكنولوجيات المناسبة والحديثة ضرورية للتقيّد بمعايير إصدار الشهادات. تقتضي الاستفادة الكلية من هذه التكنولوجيات توسيع وتدريب وتنمية المهارات، وبرامج أخرى لبناء القدرات المحلية للمستزرعين والمجتمعات المحلية والأطراف المعنية الأخرى. يجب أن تقدم المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأخرى الدعم في مجال التعاون، بالأخص على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وفي بناء القدرات من أجل الإعداد والتقيّد بأنظمة إصدار شهادات الاستزراع المائي الأكثر ملاءمة لإقليمهم، وفي إعداد الآليات والبروتوكولات من أجل تبادل المعرفة، والخبرة والمساعدة التقنية في دعم هذه الأهداف.

191. يمكن لنظم إصدار شهادات الاستزراع المائي الأخرى أن تكون قادرة على تحقيق نفس الهدف، وتكون بالتالي متساوية. بالإمكان وضع مذكرة تفاهم، أو اتفاقية اعتراف متبادل، أو اتفاقيات تكافؤ أو اعتراف من طرف واحد، من أجل الاعتراف بالمساواة بين نظم إصدار شهادات الاستزراع المائي، التي ينبغي عليها جميعا أن تتضمن تدقيقا ومراقبة مناسبتين لنظم إصدار الشهادات المعنية. يمكن أن تكون الأدوات والمساعدة التقنية ضرورية من أجل ضمانة الإنصاف والشفافية والانتظام في وضع اتفاقيات التكافؤ والرصد التي تسهّل إعداد وتنفيذ نظم إصدار شهادات الاستزراع المائي التي تتماسك مع إجراءات إصدار الشهادات والاعتماد وإعداد المعايير المرتقبة في هذه الخطوط التوجيهية.

192. تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتسهيل ورصد تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية المعنية بإصدار شهادات الاستزراع المائي.